

الجمهورية الأردنية
المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٢ صفر سنة ١٣٩٧ هـ . الموافق ١ شباط سنة ١٩٧٧ م . العدد ٢٦٧٩

القرى

صفحة		
٢٢٨	قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٧٧	قانون معدل لقانون النقل على الطرق
٢٣٠	قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٧	قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية
٢٣١	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات القانونيات في وزارة الصحة
٢٣٢	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام مدرسة القيادة في عمان والطفولة في وزارة الصحة
٢٣٣	نظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام موظفي حرس البلديات والقرى
٢٣٥	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة المواصلات السلوكية والاسلكية
٢٣٧	قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٧٧	
٢٣٨	تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٧٧	
٢٤٧	اتفاقية نقل جوي بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية	
٢٥٣	اتفاقية بشأن النقل الجوي المنتظم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية قبرص	
٢٥٩	أمر دفاع صادر عن الحاكم العسكري العام	
٢٥٩	تصحيح خطأ	

مطبوع في عمان السلطنة الأردنية

هنا من العمل

نحسب الله الملك بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١١٥

أ - يتم تسجيل سيارات التاكسي العمومي على النحو التالي :

١ - لكل اردني تسجيل سيارة (تاكسي عمومية) او أكثر لنقل الركاب وفقاً للتعليمات التي تضعها سلطة الترخيص لقاء رسم سنوي اضافي قدره مايتا دينار عن كل سيارة وذلك بالإضافة الى رسوم التسجيل والترخيص المنصوص عليها في هذا القانون وملاحقه .

٢ - يخصص لكل سيارة عمومية رقم عمومي لمدة سنة واحدة تجدد بعد دفع الرسوم القانونية .

٣ - لاصحاب السيارات (تاكسي عمومي) التي تحمل ارقاماً جمومية قبل نفاذ هذا القانون استعمال الارقام المخصصة لسياراتهم لمدة سبع سنوات ويعفون خلالها من الرسم الاضافي البالغ مائتي دينار المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة وبانتهاء هذه المدة يخضعون للرسم الاضافي المشار اليه .

ب - تسجل السيارات الشاحنة العمومية ويحدد عددها وطريقة توزيعها ومقدار الرسوم المستحقة عليها بنظام يصدر بناء على تنسيب لجنة السير المركزية اذا اقتضت حاجة المملكة الاقتصادية زيادة عدد السيارات الشاحنة العاملة فيها .

المادة ٣ - يلغى النظام رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٥ واي تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

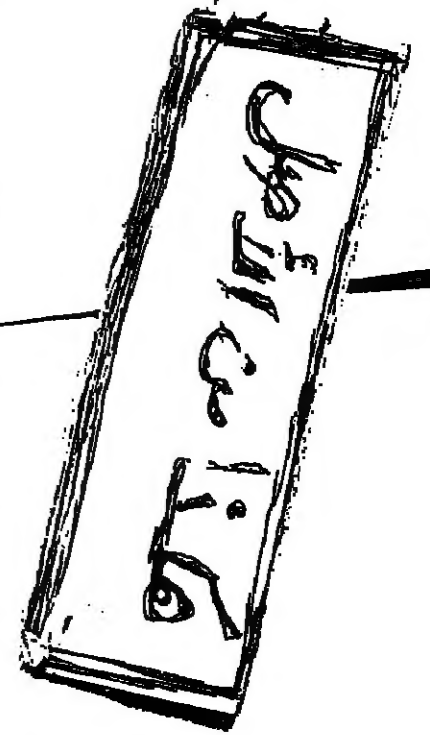
١٩٧٧/١/٢

وزير الصحة الدكتور محمد البشير
وزير الاعلام عدنان ابو عوده
وزير التربية والتعليم وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي
رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مضر بدران

وزير العمل عصام المجالوني
وزير الانشاء والتعمير وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير السياحة والآثار احمد عبد الكريم الطراولة
وزير الاعمال عيسى بن علي

وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب
وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة
وزير الداخلية سليمان عرار
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مروان القاسم
وزير الثقافة والشباب كامل الشريف

وزير النقل علي سحيات
وزير الاشغال العامة سعيد يينو
وزير المالية محمد الدباس
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف



نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موعده التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصيل بالغاء ما ورد في الفقرتين (أ) و (ب) منها والاستعاضة عنه بالفقرة (أ) التالية ويعد ترقيم الفقرتين اللاحقتين بحيث تصبحان (ب) و (ج) بدلا من (د) و (هـ) :-
أ - يستوفى من كل مسافر اردنيا كان ام اجنيا ويغض النظر عن عمره ، ضريبة مقدارها ديناران عند مغادرته البلاد بطريق الجو .

المادة ٣ - يلغى (قانون ضريبة مدينة الحسين الرياضية) رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ .

١٩٧٧/١/٩

الحسين بن طلال

وزير الصحة محمد البشير
وزير الاعمال عدنان ابو عوده
رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي

وزير الاعمال والانشاء والتعمير وزير وزير وزير
الممثل ووزير دولة للشؤون الخارجية الزراعة العميد السيد السيد السيد
عصام العجلوني حسن ابراهيم صلاح جمعه احمد عبد الكريم الطراوله غالب بركات

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير وزير وزير وزير
ابراهيم ايوب عبد الرؤوف الروابده سليمان عوار مروان القاسم كامل الشريف
وزير الاشغال وزير وزير وزير وزير

وزير النقل علي سحجات
وزير المالية محمد الدباس
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام كلية التمريض

و الممرضات القانونيات في وزارة الصحة

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات القانونيات في وزارة الصحة لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصيل بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -
د - ١ - ان تكون قد انتهت الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) بنجاح او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم .

٢ - عند عدم توفر العدد المطلوب من حملة الشهادة الدراسية الثانوية العامة (التوجيهي) يفتح للوزير قبول من تكون قد حصلت على شهادة الصف الثالث الثانوي بنجاح .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/١/٢

وزير الصحة الدكتور محمد البشير
وزير الاعمال عدنان ابو عوده
وزير التربية والتعليم وزير وزير وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي
رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مضر بدران

وزير الاعمال والانشاء والتعمير وزير وزير وزير
الممثل ووزير دولة للشؤون الخارجية الزراعة العميد السيد السيد السيد
عصام العجلوني حسن ابراهيم صلاح جمعه احمد عبد الكريم الطراوله غالب بركات

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير وزير وزير وزير
ابراهيم ايوب عبد الرؤوف الروابده سليمان عرار مروان القاسم كامل الشريف
وزير الاشغال العامة وزير وزير وزير وزير

وزير النقل علي سحجات
وزير المالية محمد الدباس
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام مدرسة القبالة

ورعاية الامومة والطفولة في وزارة الصحة

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مدرسة القبالة ورعاية الامومة والطفولة في وزارة الصحة لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :
د - ١ - ان تكون قد انتهت الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) بنجاح او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم .

٢ - عند عدم توفر العدد المطلوب من حملة الشهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) يحق للوزير قبول من تكون قد حصلت على شهادة الصف الثالث الثانوي بنجاح ،

١٩٧٧/١/٢

الحسين بن طلال

وزير الصحة	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير
الدكتور محمد البشير	عدنان ابو عوده	الدكتور عبد السلام المجالي	الخارجية والدفاع
			مظفر بدران

وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير العدل	وزير السياحة والآثار
عصام المجولي	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	احمد عبد الكريم الطراوله	غالب بركات

وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الداخلية	وزير التموين	وزير المقتنيات الاسلامية
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابده	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف

وزير النقل	وزير الاشغال العمامة	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة والشباب
علي السحيمات	سعيد بينو	محمد البياض	نجم الدين الدجاني	الشريف فوال شراف

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام موظفي صندوق

قروض البلديات والقرى

صادر بمقتضى المادة (١١) من قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (١٥٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما بعد بالنظام الاصلي ، وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢

تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانية صندوق قروض البلديات والقرى :

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-
بإضافة العبارة التالية الى آخر تعريف عبارة (لجنة انتقاء الموظفين) (وتتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثرية) :

بشطب عبارة (ولا تعتبر خدماته بخاضعة للتقاعد) الواردة في آخر تعريف عبارة (الموظف المصنف) .

المادة ٤ - تعدل المادة (١١) من النظام الاصلي على الوجه التالي :
بإضافة عبارة (وترفع) الى الفقرة (ج) منها بعد عبارة (يتم تعيين) الواردة في مطلعها .
بإلغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :
- يتم تعيين وترفع موظفي الصنف الاول بقرار من الوزير بناء على تنسيب من لجنة انتقاء الموظفين .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
د - لا يرفع اي موظف الا اذا ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة جيد جداً فما فوق .

هذا من المجلد

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٤) من النظام الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها .

ب- يسري على موظفي الصندوق (نظام علاوات غلاء المعيشة رقم (٦١) لسنة ١٩٥٩) واي نظام آخر يجل محله او يبدله وتعتبر علاوات غلاء المعيشة التي تناخاها موظفوا الصندوق قبل العمل بهذا النظام و كانتا دفعت بمقتضاها .

١٩٧٧/١/٢

الحسين بن طلال

وزير الصحة محمد البشير	وزير الاعلام عبدان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام الحياي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير المعمل عصام الجلولي	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير التقيل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الموصلات

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الموصلات السلوكية والالاسلكية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الموصلات السلوكية والالاسلكية لسنة ١٩٧٧)، ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصيل على الوجه التالي :-

أ - باضافة العبارة التالية الى آخرها للفقرة (ب) منها :

(دون التقيد في ذلك باحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به) .

ب - باضافة الفقرة (د) الجديدة التالية اليها :

د - يتقاضى الموظف المعار للمؤسسة علاوة الثلث المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٣ - تضاف الفقرات (ج، د، هـ) التالية الى آخر المادة (٥) من النظام الاصيل :

ج - يجري تعيين الموظفين بمقتضى بقرار من المدير بناء على تنسيب لجنة انتقاء الموظفين، على انه اذا زاد راتب الموظف بمقتضى مائة دينار فيجري تعيينه بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير .

د - يجري تعيين الموظفين برواتب مقطوعة او بالاجور اليومية بقرار من المدير بناء على تنسيب لجنة انتقاء الموظفين .

هـ - يجوز للمدير ان يعين موظفين تحت التدريب تقل اعمارهم عن الثامنة عشرة وذلك لغايات تدريبهم في معهد التدريب التابع للمؤسسة .

المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصيل باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - يؤلف بقرار من المجلس مجلس تأديبي لانتهاذ الاجراءات التأديبية الواردة في نظام الخدمة المدنية المعمول به بحق جميع موظفي المؤسسة من :-

- الرئيس :
المدير :
احد اعضاء المجلس :
رئيسا :
عضوا :
عضوا :

هنا من العمل

المادة ٥ - تضاف الفقرة (ج) التالية الى آخر المادة (٨) من النظام الاصلي : -

ج - يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير ان يقرر دفع اجور عمل اضافية للموظفين الفنيين والموظفين العاملين في الاجهزة المساندة الذين يكلفون بالعمل ساعات اضافية بامر للمدير ، شريطة ان لا تزيد هذه الاجور عما يحدده قانون العمل الاردني المعمول به ، على ان يجري الصرف من المادة (٢٤) من النفقات الجارية ، على ان لا يتقاضى الموظف في هذه الحالة اية علاوة عمل اضافي مقرر بموجب اي تشريع آخر معمول به .

١٩٧٧/١/١٦

الحسين بن طلال

وزير الصحة الدكتور محمد البشير	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام الخالدي	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مفكر بدران
وزير العمل مصام المجلولي	وزير الانتشاء والتعمير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير السياحة والآثار احمد عبد الكريم الطراونه غالب بركات
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عوار	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية التموين مروان القاسم كامل الشريف
وزير النقل علي سحيمات	وزير الأشغال العامة سعيد ينيو	وزير المالية محمد الديباس	وزير الثقافة والشباب نجم الدين الدجاني الشريف فواز شرف

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١/٩ الموافقة على (قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٧٧ بشكله التالي : -

قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٧٧

صادر بمقتضى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع قرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقرار الاصلي وتبديلاته كقرار واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرة (أ) من المادة (٨) من القرار الاصلي بما في ذلك جميع التعديلات التي ادخلت على تلك الفقرة ، ويعاد ترقيم الفقرتين اللاحقتين بحيث تصبحان (أ و ب) بدلا من (ب و ج) .

هذا من العمل

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٧٧) بشكلها التالي :-

تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة

لسنة ١٩٧٧

صادرة بالاستناد الى المادة (٧) من قانون مؤسسة المناطق الحرة المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة بالعقبة لسنة ١٩٧٧) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية :-

المادة ٢ - أ - تستوفى البدلات على اساس الوزن القائم ، وتحقق على اساس الوزن الفعلي او الوزن المدون في المانيفست او الوثائق الاخرى المقدمة للمنطقة الحرة ايها اعل .

ب - حينما تكون وحدة الاستيفاء هي الطن بحسب الحد الأدنى للبدل المتحقق على الاساسية الواحدة طناً واحداً .

ج - عندما تكون البضاعة اصنافاً متعددة ضمن وعاء واحد : (صندوق ، حاوية عربية رورو) يحقق البدل على اساس صنف البضاعة الاعلى بدلاً .

المادة ٣ - أ - تستوفى بدلات التخزين عن الثلاثين يوماً الاولى وفقاً للفئات المبينة في الجداول الملحقة بهذه التعليمات واذا زادت المدة على ذلك فيستوفى بدل التخزين عن المدة الزائدة كما يلي :-

١ - باضافة ١٠٪ من بدل التخزين المنصوص عليه في الجداول عن كل يوم من العشرين يوماً التالية .

٢ - باضافة ٢٠٪ من بدل التخزين المنصوص عليه في الجداول عن كل يوم من العشرين يوماً التالية .

٣ - باضافة ٣٠٪ من بدل التخزين المنصوص عليه في الجداول عن كل يوم يزيد عن ذلك .

ب - تستوفى بدلات التخزين عن البضائع المغطاة بشواهد او الموضوعه تحت سقائف على اساس انها مخزونة داخل المستودعات .

ج - يحقّص بدل التخزين بمعدل ٢٠٪ من البضائع التي تدخل المنطقة الحرة برسم التراخيص وعن البضائع المصدرة او المعاد تصديرها .

د - لا يجوز ان ينقص بدل التخزين عن البضاعة المذكورة في اي طلب اخراج عن دينار واحد .

المادة ٤ - تحسب مدة التخزين ابتداء من تاريخ ادخال البضاعة ويعتبر جزء اليوم يوماً كاملاً ولا يتحقق بدل التخزين عن يوم اخراج البضاعة .

المادة ٥ - أ - يجب ان تكون جميع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة مؤمناً عليها بموجب بوليصة تبرز للدائرة عند تقديم طلب الادخال على ان يشمل التأمين اخطار الحريق والزلازل والسطو والفيضانات والضرر الناجم من فعل الغير .

ب - اذا لم تبرز البوليصة على الوجه المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة فتعتبر البضاعة مشمولة بالتأمين التجاري من قبل المنطقة الحرة مضافاً اليه ١٠٪ مقابل بدل خدمات عامة .

ج - البضائع المؤمن عليها وفق الفقرة (أ) من هذه المادة والتي تنتهي مدة تأمينها اثناء وجودها في المنطقة الحرة - ولا تبرز بشأنها بوالص جديدة قبل اسبوع من انتهاء مدة البوالص السابقة تعتبر مشمولة بحكم الفقرة (ب) من هذه المادة .

د - لا يجوز ان ينقص بدل التأمين المستوفى من قبل الدائرة عن البضاعة المذكورة في اي طلب اخراج عن دينار وخمسمائة فلس مهما كان وزنها او مدة بقائها في حرم المنطقة الحرة .

المادة ٦ - المدير المنطقة الحرة ان يستوفى مقدماً اي مبلغ على حساب بدل التخزين او الخدمات العامة عن البضاعة حسبما يراه مناسباً لمصلحة المنطقة الحرة .

المادة ٧ - لا يسمح بتخزين الحيوانات والكائنات الحية في حرم المنطقة الحرة :-

المادة ٨ - تستوفى اثمان المطبوعات واجور العتالة والقرز واستعمال السيارات والاجهزة والاليات والقبان واجور الاصلاح والترقيم واعادة تغليف الطرود المشبوهة والمفرطة وفق التعرفة التي يصدرها رئيس مجلس الادارة .

المادة ٩ - تستوفى بدلات الايجار لاراضي ومنشآت المنطقة الحرة وفق الفئات السنوية التالية :-

أ - اربعة دنانير عن كل متر مربع من الساحات المعبدة .

ب - دينار وخمسمائة فلس عن كل متر مربع من الساحات غير المعبدة ودينار واحد بعد ان يقسم المستأجر عليها منشآت وذلك حسب الشروط والمدة المعينة بموافقة مجلس الادارة على التأجير .

ج - اذا اراد المستأجر ان يقيم منشآت على الموقع فعليه تقديم المواصفات الفنية لمجلس الادارة للمصادقة عليها وفق الشروط والضمانات التي يحددها .

د - يستوفى بدل الايجار عن كل سنة اشهر مقدماً ولا يرد اي جزء منه لاي سبب :-

هـ - الوزير ان يقرر المبالغ التي تستوفى تأميناً على حساب بدلات الايجار على ان لا تقل عن بدل ايجار سنة واحدة وله ان يقرر استيفاء مبلغ لا يزيد عن اجرة سنة واحدة لضمان عدم الاضرار بالارض المعبدة المؤجرة والوزير ان يقتطع من هذا التأمين اي مبلغ يراه كافياً لاصلاح الاقسام المتضررة من الارض المؤجرة .

و - لا يجوز ان يزح في المأجور بضائع الغير المستأجر .

المادة ١٠ - بالاضافة الى بدلات التخزين والاجور الاخرى المنصوص عليها في هذه التعليمات يستوفى عن البضائع بدل خدمات عامة بالكيفية التالية :-

أ - السيارات بجميع انواعها والقاطرات والمقطورات والروافع والجرافات والمداخل والجرافات والتراكورات والقوابر وماكناات رش الاسفلت والحصادات والكومبريسورات :-

هذا من العمل

- ١ - تعفى من البذل اذا لم تتجاوز مدة تخزينها ثلاثين يوماً .
- ٢ - اذا زادت المدة على ٣٠ يوماً ولم تتجاوز ٩٠ يوماً يستوفى دينار واحد عن كل طن او جزء من الطن .
- ٣ - اذا زادت المدة على ٩٠ يوماً ولم تتجاوز الـ ١٨٠ يوماً يستوفى ٥٠٠ فلس عن كل طن او جزء من الطن .
- ٤ - واذا زادت المدة على ١٨٠ يوماً ولم تتجاوز الستة فيستوفى ديناران عن كل طن او جزء من الطن .
- ٥ - واذا زادت المدة عن ذلك فيستوفى ثلاثة دنائير عن كل طن .

ب - البضائع الاخرى مهما كان نوعها : -

- ١ - تعفى من بدل الخدمات العامة عن الثلاثين يوماً الاولى .
- ٢ - اذا زادت مدة التخزين عن ثلاثين يوماً يستوفى عشرة فلس عن كل طن او جزء الطن يوماً على ان لا يزيد البذل عن دينارين عن كل طن او جزء منه اذا لم تتجاوز مدة التخزين السنة الواحدة .
- ٣ - اذا زادت مدة التخزين على سنة واحدة يستوفى ثلاثة دنائير عن كل طن او جزء من الطن مهما بلغت مدة التخزين .

ج - جميع البضائع مهما كان نوعها التي تخزن في اراضي او منشآت مستأجرة من المنطقة الحرة لاية جهة كانت يستوفى عنها بدل خدمات عامة بالمقدار التالي ولا يستوفى عنها بدل تخزين : -

- ١ - اصناف البضائع المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة تخضع لنصف البدلات المبينة في الفقرة المذكورة .
- ٢ - البضائع الاخرى المذكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة تخضع لبذل خدمات عامة مقطوع مقداره (٥٠٠) فلس عن كل طن اذا لم تتجاوز مدة تخزينها ١٨٠ يوماً واذا زادت المدة على ذلك فيستوفى دينار واحد عن كل طن .
- ٣ - تحقق وتستوفى البدلات المذكورة في البندين (١ و ٢) السابقين دون اية مهلة للاعفاء .

المادة ١١- لا يسمح بإخراج اية بضاعة من حرم المنطقة الحرة قبل دفع البدلات والاجور المستحقة وصدور اذن تسليم من الموظف المختص .

المادة ١٢- تلغى تعليمات بدل الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة رقم (١) لسنة ١٩٧٣ المنشورة في العدد ٢٤٤٣ من الجريدة الرسمية وتعليماتها .

١٩٧٧/١/١٦

جدول بدلات التخزين اليومية عن الطن الواحد

الفترة	أصناف البضائع	وحدة الامتصاص	بدل التخزين داخل المستودعات فلس	بدل التخزين خارج المستودعات فلس
١	الحبوب والحبوب المطبوخة والبقوليات والفاكهة والخضروات والزيوت والدهون والمواد الكيميائية والمواد البلاستيكية والمواد المعدنية والمواد الخشبية والمواد النسيجية والمواد الجلدية والمواد المطبوعة والمواد المطبوقة والمواد المطبوعة المطبوعة والمواد المطبوعة المطبوعة	الطن	٢٠	٢٠
٢	البقوليات والحبوب المطبوخة والبقوليات والفاكهة والخضروات والزيوت والدهون والمواد الكيميائية والمواد البلاستيكية والمواد المعدنية والمواد الخشبية والمواد النسيجية والمواد الجلدية والمواد المطبوعة والمواد المطبوقة والمواد المطبوعة المطبوعة والمواد المطبوعة المطبوعة	الطن	٢٠	٢٠
٣	البقوليات والحبوب المطبوخة والبقوليات والفاكهة والخضروات والزيوت والدهون والمواد الكيميائية والمواد البلاستيكية والمواد المعدنية والمواد الخشبية والمواد النسيجية والمواد الجلدية والمواد المطبوعة والمواد المطبوقة والمواد المطبوعة المطبوعة والمواد المطبوعة المطبوعة	الطن	٢٠	٢٠
٤	البقوليات والحبوب المطبوخة والبقوليات والفاكهة والخضروات والزيوت والدهون والمواد الكيميائية والمواد البلاستيكية والمواد المعدنية والمواد الخشبية والمواد النسيجية والمواد الجلدية والمواد المطبوعة والمواد المطبوقة والمواد المطبوعة المطبوعة والمواد المطبوعة المطبوعة	الطن	٢٠	٢٠
٥	البقوليات والحبوب المطبوخة والبقوليات والفاكهة والخضروات والزيوت والدهون والمواد الكيميائية والمواد البلاستيكية والمواد المعدنية والمواد الخشبية والمواد النسيجية والمواد الجلدية والمواد المطبوعة والمواد المطبوقة والمواد المطبوعة المطبوعة والمواد المطبوعة المطبوعة	الطن	٢٠	٢٠

المادة (٣)

- ١ - يحق لسلطات الطيران في كل طرف متعاقد ان تعلم خطياً سلطات الطيران للطرف المتعاقد الاخر تعيينها مؤسسة او مؤسسات طيران لغرض استثمار الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة .
- ٢ - تقوم سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الاخر عند تسلمها هذه المعلومات ومع مراعاة شروط الفقرة ٣ من هذه المادة ، بمنح المؤسسة او المؤسسات المعنية وبدون تأخير تصريح التشغيل الملائم .
- ٣ - للمؤسسة او مؤسسات الطيران التي تم تعيينها وترخيصها ان تبدأ في اي وقت باستثمار الخدمات المتفق عليها عليها جزئياً او كلياً شريطة ان تكون التعرفة المقررة طبقاً لشروط المادة ٧ من هذه الاتفاقية قد دخلت في حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

المادة (٤)

- ١ - لكل طرف متعاقد الحق في ان يعلق تصريح التشغيل او يوقف ممارسة الحقوق المحددة في المادة ٢ من هذه المادة وان يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من الطرف المتعاقد الاخر لهذه الحقوق :
 - أ - في اية حالة لا يقتنع فيها بأن ملكية تلك المؤسسة تعود في جوهرها مع الرقابة الفعلية عليها للطرف المتعاقد الذي عينها او اوعاها ذلك الطرف المتعاقد او
 - ب - في حالة عدم امثال مؤسسة الطيران للقوانين والانظمة في الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق ، او
 - ج - في حالة عدم تمكن مؤسسة الطيران من التشغيل طبقاً للشروط المنصوص عليها ضمن هذه الاتفاقية .
- ٢ - ما لم يكن التعليق ، التوقيف القوي او فرض الشروط المذكورة في الفقرة ١ من هذه المادة ضرورياً لمنع وقوع مخالفات اخرى للقوانين والانظمة هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر .

المادة (٥)

- ١ - الطائرات العاملة في الخدمات الدولية والتابعة لمؤسسات الطيران المعنية من كل طرف متعاقد بما في ذلك معداتها العادية ، الوقود وزيوت التشحيم ، مخزونات الطائرة (المتضمنة المأكولات ، المشروبات والتبغ) والمحمولة على متن هذه الطائرات يجب ان تعفى من كافة الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش واية رسوم اخرى عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر شريطة ان تبقى هذه المعدات والمؤن على متن الطائرة حتى مغادرتها اراضي ذلك الطرف المتعاقد .
- ٢ - يجب ان تعفى ايضا من نفس الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ما عدا الرسوم المطابقة للخدمات المنجزة .
 - أ - غزوات الطائرة المحملة على متن الطائرات في اقليم الطرف المتعاقد في حدود الكميات المحددة من قبل السلطات المختصة لذلك الطرف المتعاقد لاستعمالها على متن الطائرات العاملة في الخدمات الدولية للطرف المتعاقد الاخر .
 - ب - قطع الغيار المدخلة الى اقليم اي طرف متعاقد لصيانة او اصلاح الطائرات المستعملة في الخدمات الدولية للمؤسسات المرخصة والتابعة للطرف المتعاقد الاخر .

ج - الوقود وزيوت التشحيم القاصده لتزويد الطائرات العاملة على الخدمات الدولية للمؤسسات المعنية والتابعة للطرف المتعاقد الاخر حتى في حالة المؤن التي تستعمل في جزء من الرحلة منجز فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي حملت على متن الطائرة منه المواد المشار اليها في الفقرات أ ، ب ، ج ، قد تبقى تحت الاشراف او المراقبة .

المادة (٦)

المعدات المنتظمة العادية ، وكذلك المواد وقطع الغيار المتبقية على متن الطائرات التابعة لأي طرف متعاقد يجوز انزالها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر فقط بموافقة سلطات الجمارك لذلك الاقليم في تلك الحالة هذه المواد قد توضع تحت اشراف السلطات المذكورة حتى اعادتها تحميلها على متن الطائرات لمغادرتها اقليم ذلك الطرف المتعاقد او ان يعمل على اتلافها بموجب الانظمة الجمركية .

المادة (٧)

- ١ - التعريفات الموضوعة من قبل مؤسسة احد الطرفين المتعاقدين للنقل الى او من اقليم الطرف المتعاقد الاخر يجب ان تنشأ بمستويات معقولة ، مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة الاستثمار الربح المعقول وتعريفات المؤسسات الاخرى .
- ٢ - التعريفات المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة مع اسعار وكالة العمولة المطبقة ، اذا امكن ، يجب ان يتفق عليها من قبل المؤسسات المعنية لكلا الطرفين المتعاقدين والتشاور مع مؤسسات الطيران الاخرى العاملة على كل او جزء من الطريق ، اذا امكن ، يجب التوصل اليه حسب الممارسة العادية للخدمة الجوية الدولية من خلال نظام تثبيت الاجور التابع لهيئة النقل الجوي الدولية .
- ٣ - التعريفات المتفق عليها يجب ان تقدم الى سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين للموافقة عليها على الاقل قبل ثلاثين (٣٠) يوما من التاريخ المقترح لبدء الاستثمار يمكن في بعض الحالات الخاصة انقاص هذه المهلة بالاتفاق فيما بين السلطات المذكورة .
- ٤ - اذا لم تتمكن مؤسسات الطيران المعنية من الاتفاق على اي من هذه التعريفات او اذا ولأي سبب آخر لم تحدد التعرفة طبقاً لشروط الفقرة ٢ من هذه المادة او خلال (١٥) الخمسة عشر يوما الاولى من فترة الثلاثين يوما المشار اليها في الفقرة (٣) من هذه المادة ، يشعر احد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر بعدم موافقته على اية تعرفة متفق عليها طبقاً لشروط الفقرة (٢) من هذه المادة فان سلطات الطيران في كلا الطرفين المتعاقدين سوف تعمل على تعيين التعريفات بالاتفاق فيما بينهما .
- ٥ - اذا لم تتفق سلطات الطيران بشأن الموافقة على اية تعرفة مقدمة بموجب الفقرة (٣) من هذه المادة او على تعيين اية تعرفة بموجب الفقرة (٤) فان التراجع يجب ان يحل طبقاً لشروط المادة ١٣ من هذه الاتفاقية .
- ٦ - طبقاً لشروط الفقرات (٣) و (٥) من هذه المادة فان التعرفة يجب ان لا تدخل الى حيز النفاذ ما لم يتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران لأي طرف متعاقد .
- ٧ - التعريفات المنشأة طبقاً لشروط هذه المادة يجب ان تبقى نافذة المفعول حتى يتم انشاء تعريفات جديدة وفقاً لشروط هذه المادة .

هذا من الملاحق

المادة (٨)

- ١ - المؤسسة أو المؤسسات المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين يجب ان تنشئ في نشاطاتها التجارية والمالية في اقليم الطرف المتعاقد الاخر مع قوانين وانظمة ذلك الطرف المتعاقد .
- ٢ - تتفق الاطراف المتعاقدة على ان الرسوم المفروضة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين على المؤسسة أو المؤسسات المعنية من الطرف المتعاقد الاخر مقابل استعمال المطارات ، واجهزة الملاحة الجوية والمعدات الفنية الاخرى ، يجب ان لا تزيد عن تلك المفروضة على المؤسسات الاجنبية العاملة في الخدمات الدولية المشابهة .

المادة (٩)

- ١ - القوانين والانظمة التي تنظم في اقليم كل طرف متعاقد الدخول الى والخروج من اقليمه بالنسبة للطائرات العاملة في الخدمة الجوية الدولية او رحلات ومناورات هذه الطائرات في اقليمه ، يجب ان تنطبق على طائرات المؤسسة المعنية للطرف المتعاقد الاخر .
- ٢ - القوانين والانظمة لاحد الطرفين المتعاقدين والتي تنظم الدخول والبقاء في والخروج من اقليمه بالنسبة للركاب طاقم الطائرة ، البضائع والبريد مثل الاجراءات المتعلقة بالدخول ، الجوازات ، مراقبة الجسارك ، الحجر الصحي والعملة يجب ان تطبق على الركاب ، طاقم الطائرة ، البضائع والبريد المنقول على متن طائرات المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر اثناء تواجدها . اقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٣ - يجب ان تمنح معاملة عادلة لمؤسسات الطيران التابعة لكلا الطرفين المتعاقدين بالنسبة للخدمات المتفق عليها على ان لا تعمل اية ميزات بين المؤسسات المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين والمؤسسات الاجنبية في اقليمهما .

المادة (١٠)

- ١ - شهادات الصلاحية والاجازات الصادرة او الممنوحة سارية المفعول من قبل أحد الطرفين المتعاقدين يجب الاعتراف بها من قبل الطرف المتعاقد الاخر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها .
- ٢ - الطائرات المستعملة من قبل المؤسسة أو المؤسسات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين لتشغيل على الخدمات الجوية الدولية وكذلك اعضاء طاقم الطائرات يجب ان يحملوا معهم الوثائق السارية المفعول المطبقة عادة في الخدمات الجوية الدولية .

المادة (١١)

- ١ - كل طرف متعاقد يجب ان يمنح مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر الحق في تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من قبل تلك المؤسسة في اقليم الطرف المتعاقد الاول والمتعلقة بنقل الركاب ، الامتعة ، البضائع والبريد طبقاً لانظمة تبادل العملات الاجنبية السارية المفعول (ان وجدت) بحسب السعر الرسمي للتبادل .

المادة (١٢)

- ١ - بروج من التعاون الوثيق يجب ان تقدم سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين بالتشاور فيما بينهما من وقت لآخر لاجل التأكد من التنفيذ والافتتاح بالتقيد بشروط هذه الاتفاقية وملحقها ، ويجب ان يتم التشاور ايضاً عندما تدعو الضرورة الى تعديلها .
- ٢ - سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين قد تطلب التشاور عن طريق المباحثات او بواسطة المراسلة ويجب ان تبدأ خلال فترة (٦٠) ستون يوماً من تاريخ الطلب ما لم توافق سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة .

المادة (١٣)

- ١ - في حالة نشوء اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية وملحقها ، فيجب على الطرفين المتعاقدين ان تسعى لحلها بطريق المفاوضات المباشرة .
- ٢ - اذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الخلاف بطريق المفاوضات فيجب عليهما احواله النزاع الى هيئة تحكيم على كل طرف متعاقد ان يعين محكماً لهذا الغرض . المحكمين المعينين يجب عليهما ان يعينا محكماً ثالثاً من مواطني دولة ثالثة ليعمل كرئيس لهيئة التحكيم .
- ٣ - اذا لم يتمكن اي طرف متعاقد من تعيين محكم خلال فترة (٦٠) ستون يوماً من تاريخ اعلان أحد الطرفين المتعاقدين نيته في احواله النزاع الى هيئة تحكيم للفصل فيه ، او اذا لم يتوصل المحكمان الى تعيين المحكم الثالث خلال فترة (٣٠) ثلاثون يوماً ، فان رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني قد يعين محكماً او محكمين كما تتطلب الحالة بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين ، اذا كان رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني من مواطني اي من الطرفين المتعاقدين ، فان نائب رئيس المجلس والذي ينتمي الى دولة ثالثة قد يطلب اليه تعيين المحكمين المذكورين اعلاه .
- ٤ - كل طرف متعاقد يجب ان يتحمل مصاريف المحكم المعين من قبله ويتحمل الطرفان المتعاقدان باقي مصاريف التحكيم بطريق المشاركة بالتساوي .
- ٥ - يتعهد الطرفان المتعاقد بالاذعان لاي قرار يصدر عن هيئة التحكيم .

المادة (١٤)

- ١ - اذا ارتأى اي من الطرفين المتعاقدين انه من المرغوب فيه تعديل اي شرط في هذه الاتفاقية فان لهذا الطرف المتعاقد ان يطلب في اي وقت اجراء مشاورات بالطرق الدبلوماسية حول المسألة بين سلطات الطيران مثل هذه المشاورات يجب ان لا تبدأ بعد (٦٠) ستون يوماً ، او المدة المتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين ، من تاريخ الطلب اذا توصلت السلطات المذكورة الى اتفاق لعمل التعديلات فان هذه التعديلات تصبح نافذة المفعول عندما يشعر كل طرف متعاقد الآخر بتصديق او موافقته عليها وفق انظمتها الدستورية .
- ٢ - اذا ارتأت سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين انه من المرغوب فيه تعديل او عملياً اضافة الى شروط ملحق هذه الاتفاقية ، فانه يمكنه في اي وقت طلب عمل المشاورات مع سلطات طيران الطرف المتعاقد الاخر هذه المشاورات يجب ان لا تبدأ بعد (٦٠) ستون يوماً ، او المدة المتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين من تاريخ الطلب اذا وافقت السلطات المذكورة على التعديلات او الاضافات المقترحة فان هذه التعديلات او الاضافات يجب ان تدخل الى حيز النفاذ بأجراء خطي بينهما يحدد تاريخ تطبيقها هذا الاجراء الخطي يجب ان لا يكون مناقضاً للمبادئ المنشأة في هذه الاتفاقية .

المادة (١٥)

- ١ - هذه الاتفاقية والملحق التابع لها يجب ان يعدل حتى تكون متطابقة مع اي معاهدة جماعية يمكن ان تصبح ملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين .

المادة (١٦)

- ١ - يجب على الطرفان المتعاقدان ان يخطروا المنظمة الدولية للطيران المدني بهذه الاتفاقية والملحق التابع لها ، والتعديلات التي قد تطرأ وكذلك المعلومات المتعلقة بحتمية انتهائهما .

هذا من العمل

المادة (١٧)

لكل طرف متعاقد في أي وقت أن يخبر الطرف الآخر نيته في إنهاء هذه الاتفاقية مثل هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في مثل هذه الحال يجب ان تنتهي الاتفاقية بعدمروء (١٢) اثني عشر شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للاخطار الا اذا سحب قبل انتهاء هذه المدة ، اذا لم يفد الطرف الآخر باستلامه فإن هذا الاشعار يعتبر بأنه قد تسلمه بعد مضي (١٤) اربعة عشر يوماً لاحقة لتاريخ تسلمه من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة (١٨)

هذه الاتفاقية يجب ان تدخل الى حيز النفاذ بتاريخ تبليغ كل طرف متعاقد الآخر بتبادل مذكرات ستجري في بابلر ما استطاع بأنه قد صادق او وافق على الاتفاقية وفقاً لشروطه الدستورية .

أبائاً لذلك قام المعتمدون بما لهما من سلطة مخولة اليهما من حكومتهمما بتوقيع هذه الاتفاقية .

حرر على نسختين أصليتين باللغة الانجليزية في
هذا اليوم من

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
عن حكومة جمهورية يوغسلافيا
الاتحادية الاشتراكية

الملحق

فصل ١

المؤسسة المعنية من قبل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية يمكن ان تشغل خدمات جوية منتظمة على الطرق التالية :
بلغراد - تقطعي توسط (يتفق عليهما فيما بعد) - عمان تقطعي فيما وراء (يتفق عليهما فيما بعد) وبالعكس .

فصل ٢

المؤسسة المعنية من قبل المملكة الاردنية الهاشمية يمكن ان تشغل خدمات جوية منتظمة على الطرق التالية :
عمان - تقطعي توسط (يتفق عليهما فيما بعد) بلغراد - تقطعي فيما وراء (يتفق عليهما فيما بعد) وبالعكس .

فصل ٣

المؤسسات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين يمكن ان تحلف من على جميع او أي رحلة من النقاط المتفق عليها شريطة ان تبدأ الخدمات المتفق عليها من نقطة في إقليم الطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة الطيران .

بالاتفاقية ووافق على ذلك الطرفان المتعاقدان في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٤ في عمان .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية النقل الجوي المنتظم بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية قبرص .

اتفاقية

بشأن النقل الجوي المنتظم
بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية قبرص

بما ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية قبرص المشار اليهما فيما بعد بعبارة (الطرفين المتعاقدين) طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ المشار اليها فيما بعد بلفظ (المعاهدة) وترغب كلاهما في تنظيم خدمات النقل الجوي التجاري بين وما وراء اقليميهما فقد اتفقتا على مايلي :-

المادة الاولى

١ - بالنسبة للاتفاقية الراهنة وملحقها ستعني الاضطلاحات التالية المعاني التالية الا اذا ذكر عكس ذلك بالنص .

أ - سلطات الطيران تعني بالنسبة الى المملكة الاردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني في وزارة النقل / الطيران المدني وبالنسبة لجمهورية قبرص ادارة الطيران المدني في وزارة المواصلات والاشغال او بالحالتين اية وكالة او شخص مفوض بالمجاز اعمال هاتين السلطتين المذكورتين .

ب - الخطوط الجوية المعنية تعني الخطوط الجوية المعنية كتابة من احد الطرفين المتعاقدين بموجب المادة الثالثة من هذه الاتفاقية والتي ستسير الرحلات الجوية الدولية على الطرق المخصصة بالمادة الثانية الفقرة الاولى من الاتفاقية ذاتها :

ج - الاقليم - الخدمات الجوية - الخدمات الجوية الدولية - المبوط لاغراض غير تجارية - ستعني بورودها بالاتفاقية المعنى المخصص بالمادة الثانية والسادسة والسبعين من المعاهدة .

٢ - لا تحول الفقرة الاولى من هذه المادة مؤسسة معينة من احد الطرفين المتعاقدين الحق في نقل ركاب او بضائع او بريد مجانا او بمقابل من نقطة واقعة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر الى نقطة اخرى في نفس ذلك الاقليم .

المادة الثانية

١ - يمنع كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المنصوص عليها بالاتفاقية بقصد انشاء خدمات جوية دولية منتظمة والميمنة في ملحق هذه الاتفاقية والتي سيطلق عليها فيما بعد الخدمات المتفق عليها والطرق المعنية . وكل مؤسسة معينة من احد الطرفين المتعاقدين سوف تتمتع بالحقوق التالية لدى قيامها بالخدمات المتفق عليها وعلى طريق مخصصة .

أ - حرية الطيران بدون هبوط فوق اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

ب - الهبوط بالاقليم المذكور لاغراض غير تجارية .

ج - الهبوط بالاقليم المذكور وبالنقاط المعنية بالملحق لذلك الخط لالز الوأخذ بضائع وركاب وبريد من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - لا تخول الفقرة الاولى من هذه المادة مؤسسة معينة من احد الطرفين المتعاقدين الحق في نقل ركاب او بضائع او بريد جانا او بمقابل من نقطة واقعة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر الى نقطة اخرى في نفس ذلك الاقليم

المادة الثالثة

- ١ - سيكون لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بتعيين مؤسسة نقل جوي عن طريق الكتابة للطرف المتعاقد الاخر من اجل القيام بالخدمات المتفق عليها وعلى الطرق المخصصة .
- ٢ - على الطرف المتعاقد الاخر لدى استلام هذا التعيين ان يصدر الترخيص اللازم للمؤسسة المعنية ودون اي تأخير مع مراعاة أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة .
- ٣ - يجوز لسلطات الطيران لدى احد الطرفين المتعاقدين ان تطلب من المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الاخر الاثبات بأنه تتوفر فيها الشروط التي تتطلبها القوانين والقواعد التي تطبقها عادة وبشكل معقول هذه السلطات على الخطوط الجوية الدولية وفقاً لاحكام المعاهدة .
- ٤ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الموافقة على اصدار ترخيص التشغيل اللازم المنصوص عليه بالفقرة الثانية من هذه المادة أو في فرض ما يراه ضرورياً من شروط يجب على المؤسسة اتباعها للتمتع بما نصت عليه المادة الثانية وفي اية حالة لا يقتنع بها الطرف المتعاقد الاخر من ان الملكية الرئيسية والاشراف الفعلي لتلك المؤسسة المعنية هي في يد الطرف المتعاقد المعين للمؤسسة او في يد رعاياه .
- ٥ - ستبدأ الخطوط الجوية المعنية بالخدمات المتفق عليها بأي وقت شريطة ان تكون تعريفة أجور النقل المقررة بهذه الخدمات مطابقة وفقاً لاحكام المادة العاشرة من الاتفاقية الراهنة .

المادة الرابعة

- ١ - تناح للخطوط الجوية المعنية من جانب كل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة في تشغيلها للطرق الجوية المخصصة بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية .
- ٢ - يجب ان لا تسيء المؤسسة المعنية من اي طرف متعاقد استعمال الحقوق الممنوحة بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية اثناء تشغيلها للخدمات الجوية بحيث تضر بمصالح مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الاخر والتي تقوم بالنقل على نفس الطرق او اجزاء منها .
- ٣ - الخدمات المتفق عليها وعلى الطرق المخصصة بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية يجب ان يكون الهدف منها توفير الحمولة المناسبة لنقل الركاب والبضائع والبريد من وإلى اقليم الطرف المتعاقد المعين للمؤسسة ويكون حق النقل للمؤسسة المعنية بين نقاط في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ونقاط تقع في بلد ثالث على الطرق المخصصة بموجب المادة الثانية من الاتفاقية الراهنة ممارساً مع تطور النقل الجوي الدولي على ان تكون الحمولة منسوبة الى :
 - أ - متطلبات النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد المعين للمؤسسة .
 - ب - متطلبات النقل الموجودة بالمنطقة التي تمر فيها الخطوط الجوية مع مراعاة الخدمات الداخلية والمنطقية .
 - ج - متطلبات العمل الاقتصادي للخدمات المارة بالمنطقة .

هذا من الأصل

المادة الخامسة

- ١ - تمد المؤسسات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين سلطات الطيران المدني بالطرف المتعاقد الاخر وبمدة لا تقل عن الثلاثين يوماً من تدشين الرحلات على الطرق الجوية المعنية بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية بجدول رحلات الطيران ونوع الطائرة المستعملة وكذلك بكل ما يطرأ عليها من تعديل .
- ٢ - تمد سلطات الطيران المتعاقد كليهما وبناء على طلب كل منهما باحصاءات دورية للخطوط الجوية المعنية كلما دعت الحاجة بقصد مراجعة النظر بالحمولة المنقولة من قبل هذه الخطوط المعنية من الطرف المتعاقد وعلى الطرق المخصصة بموجب المادة الثانية من الاتفاقية ، وهذه الاحصاءات يجب ان تشمل كل المعلومات المطلوبة لتقرير كية وبداية ونهاية النقل .

المادة السادسة

- ١ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق وقف تمتع اية مؤسسة نقل جوي من الحقوق المبينة بالمادة الثانية من الاتفاقية وبفرض ما يراه ضرورياً من شروط يجب عليها اتباعها للتمتع بهذه الحقوق بالحالات التالية :
 - أ - بالحالة الغير متوفرة فيها القناعة بان الملكية الرئيسية والاشراف الفعلي لتلك المؤسسة هي في يد الطرف المتعاقد الاخر المعين او في يد رعاياه .
 - ب - او بحالة تقصير المؤسسة في اتباع القوانين والقواعد المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق .
 - ج - او في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقاً لهذه الاتفاقية .
- ٢ - اذا لم يكن الالفاء الفوري او التوقيف او فرض الحالات المذكورة بالفقرة الاولى من هذه المادة ضرورياً لمنع مخالفة القوانين والانظمة فتمارس هذه الحقوق فقط بعد المشاورة مع الطرف المتعاقد الاخر .

المادة السابعة

- ١ - تعفى الطائرات المشغلة بخدمات دولية لاية مؤسسة معينة من قبل الطرفين المتعاقدين مع معداتها المنتظمة ، كميات الوقود ، زيوت التشحيم ومستودعات الطائرات بما في ذلك الطعام والمشروبات والدخان من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الرسوم المماثلة التي يفرضها الطرف الاخر شريطة ان تبقى هذه المعدات والكميات بالطائرة الى ان تخرج ثانية .
- ٢ - سيكون هناك اعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ما عدا رسوم اخرى تمت الى الخدمات المنجزة .
 - أ - مستودعات الطائرة المحملة في اقليم احد الطرفين المتعاقدين بالحدود المقررة من سلطات ذلك الطرف المتعاقد ومن اجل استعمالها على طائرات مشغلة على الطرق المخصصة للطرف المتعاقد الاخر .
 - ب - قطع الغيار المدخلة باقليم احد الطرفين المتعاقدين من اجل صيانتها او تصليح طائرة مشغلة على الطريق المخصصة من قبل المؤسسة المعنية من الطرف الاخر .
 - ج - المحروقات والزيوت المرسله لتزويد طائرة مشغلة على الطرق المخصصة من قبل المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الاخر بحيث عندما تشمل هذه الكميات على قسمن من الرحلة المنجزة فوق اقليم الطرف المتعاقد والمحملة منه . مع امكانية حفظ المواد المذكورة بالفقرات أ ، ب ، ج تحت المراقبة والاشراف الجمركي .

المادة الثامنة

المعدات والبضائع المحفوظة جوعلى متن طائرة أحد الطرفين المتعاقدين يمكن تفريغها بأقليم الطرف المتعاقد الآخر بموافقة سلطات الجمارك بذلك الاقليم . وبمالة كهذه يمكن وضعها تحت اشراف السلطة المذكورة الى وقت شحنها او صرفها بموجب الانظمة الجمركية .

المادة التاسعة

يسمح وبأشراف سهل جداً عبور الركاب الترانزيت عبر اقليم كل من الطرفين المتعاقدين وكذلك الشحن والحمولة الترانزيت فانها تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة الاخرى .

المادة العاشرة

١ - تحدد الاجور التي تتقاضاها خطوط الجوية لاحد الطرفين المتعاقدين عن الحمولة من الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر بمستوى معقول باعتبار العوامل ذات الصلة بما في ذلك كلفة التشغيل والريج المعقول والتعرفة المطبقة من قبل خطوط اخرى .

٢ - يتفق على الاجور المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة بين المؤسسات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين والمشاوره مع خطوط اخرى تعمل على نفس الطريق او جزء منها وهكذا اتفاق حشما يمكن يتم التوصل اليه عن طريق التعرفة المنصوص عليها لدى منظمة النقل الجوي العالمي (اياتسا) .

٣ - يجب ان تعرض الاجور المتفق عليها على سلطات الطيران لكل من الطرفين المتعاقدين بمدة ثلاثين يوماً على الاقل قبل التاريخ المقترح لتطبيقها وبحالات خاصة فان تحديد هذه المدة يقل شريطة موافقة السلطات المذكورة .

٤ - اذا لم تتفق المؤسسات المعنية على الاجور او لاي سبب لم تطبق التعرفة بموجب احكام الفقرة الثانية من هذه المادة او اخطر احد الطرفين المتعاقدين بعدم اقتناعه بالاجور التي تم الاتفاق عليها بموجب احكام الفقرة الثانية من هذه المادة اثناء الخمسة عشر يوماً الاولى من المدة المشار اليها بالفقرة الثالثة من هذه المادة وقدرها ثلاثين يوماً تقرر سلطات الطيران لكل من الطرفين المتعاقدين ترفة اجور يتم الاتفاق عليها بينهما .

٥ - اذا لم توافق سلطات الطيران على الترفة المقدمة اليهما بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة او على تحديد اية ترفة اجور بموجب الفقرة الرابعة فيمالج الخلاف طبقاً لاحكام المادة رقم (١٥) من هذه الاتفاقية .

٦ - عملاً باحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة سوف لا تطبق اية ترفة للاجور اذا لم توافق عليها سلطات الطيران في كل من الطرفين المتعاقدين .

٧ - الترفة المفعول بها بموجب احكام هذه المادة تبقى سارية المفعول الى ان يعمل بتعرفة جديدة بموجب احكام المادة ذاتها .

المادة الحادية عشرة

تتفقاً للتعاون الوثيق تقوم سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين وبالتشاور في ما بينهما من وقت لآخر لفرض اضماتل تخضع لتطبيق احكام هذه الاتفاقية وملحقها وتبادل وثائق بشأنها الى منظمة الطيران المدني الدولي للتسجيل .

المادة الثانية عشرة

١ - اذا رغب اي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذه الاتفاقية فله ان يطلب الدخول في مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر ويجب ان تبدأ هذه المشاورات اذا كانت بين سلطي الطيران بالمباحة او بالمراسلة خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب واي تعديل يتفق عليه يطبق متى تأيد بمذكرات متبادلة بالطرق الدبلوماسية .

٢ - تعديلات ملحق هذه الاتفاقية يمكن اجراءها بواسطة موافقة مباشرة بين سلطي الطيران لكل من الطرفين المتعاقدين وتطبق لدى تبادل المذكرات وبالطرق الدبلوماسية .

المادة الثالثة عشرة

تعديل هذه الاتفاقية وملحقها بما يتفق واحكام اية معاهدة متعددة الاطراف تصبح سارية المفعول بالنسبة لكل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة عشرة

لاي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت يشاء ان يعلم الطرف المتعاقد الآخر برغبته في انتهاء هذه الاتفاقية على ان يبلغ هذا الاعلان في نفس الوقت الى منظمة الطيران المدني الدولي . وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد مضي اثنا عشر شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الاعلان الا اذا كان الاعلان بالانتهاء قد سحب بالاتفاق من قبل انقضاء هذه المدة واذا لم يقر الطرف المتعاقد الآخر باستلام الاعلان يعتبر انه قد تسلمه بعد مضي اربعة عشر يوماً من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولي له .

المادة الخامسة عشرة

١ - اذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية فليهما اولاً بمحاولة فض هذا الخلاف بطريق المفاوضات .

٢ - فاذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الخلاف بالمفاوضات المباشرة جاز لهما بالاتفاق على احوالة الخلاف الى اي شخص او بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين احواله الى هيئة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل طرف متعاقد محكم اما الثالث فيعيه المحكمان المتباحيان . وكل من الطرفين المتعاقدين يعين المحكم بمدة ستين يوماً من تاريخ استلام اعلان طلب التحكيم من احد الطرفين المتعاقدين وبالطرق الدبلوماسية كما يعين المحكم الثالث اثناء ستين يوماً اخرى . واذا لم يعين احد الطرفين بالمدة المخصصة او لم يعين المحكم الثالث بالمدة المخصصة يطلب الى رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي ومن قبل اي من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم او محكمين كما تتطلب الحالة وعندها يعين المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة عضو بالمنظمة ويكون هو رئيس هيئة التحكيم .

٣ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ القرارات التي تصدر بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة .

٤ - اجور التحكيم تدفع مناصفة من قبل الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة عشرة

تبلغ هذه الاتفاقية واي تصحيح لها او تبادل وثائق بشأنها الى منظمة الطيران المدني الدولي للتسجيل .

هذه من الاموال

المادة السابعة عشرة

الاتفاقية الراهنة تلغي وتحل مقام اية اتفاقية سابقة معقودة للنقل الجوي بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة عشرة

- ١ - تطبق هذه الاتفاقية بتاريخ استلام المملكة الاردنية الهاشمية اشعارا رسميا من نشرها بالجريدة الرسمية لجمهورية قبرص .
- ٢ - تشعر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حكومة الجمهورية القبرصية بتصديق هذه الاتفاقية من قبيل سلطات الطيران المدني .
وستعتبر حكومة الجمهورية القبرصية هذه الاتفاقية نهائية لدى استلام هذا الاشعار .
- ٣ - اثباتا لذلك وقع المندوبون المفوضون من حكوماتهم هذه الاتفاقية وعلى نسختين وباللغة الانجليزية في الـ ١١ من شهر

عام الف وتسعمائة وست وسبعون في
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
عن جمهورية قبرص .

ملحق

- ١ - الطرق المستعملة للخطوط الجوية المعنية من قبل المملكة الاردنية الهاشمية .
أ - بين الاردن ونيقوسيا .
ب - بين نيقوسيا واما طرابلس او بنغازي في الجمهورية العربية الليبية .
- ٢ - الطرق المستعملة للخطوط المعنية من قبل جمهورية قبرص .
أ - بين جمهورية قبرص والقدس / او عمان في المملكة الاردنية الهاشمية .

أمر دفاع رقم (١١) لسنة ١٩٧٦

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

- نظرا للحاجة الفورية الماسة لوضع اليد على بعض قطع الاراضي لغايات شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة
أمر بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ بما يلي :-
- ١ - الاستيلاء على قطع الاراضي الميئة اوصافها تالياً ريثما يتم استملاكها بمقتضى قانون الاستملاك :-
اولاً : جميع الاراضي الواقعة بين خطي العرض ٦٩ شمالاً و ٥٣ جنوباً والمحصورة بين الطريق العام شرقاً والبحر غرباً .
ثانياً : القطعة رقم ٣ ، ٧ من حوض رقم (١) من خراب غور عسال والمزرعة
ثالثاً : حوض رقم (٤) من قرية غور عسال .
رابعاً : موقع مخفر مريصد سابقاً الواقع على تقاطع خط عرض ٦٤ تقريباً مع خط الطول (٢٠١) والاراضي المستوية المحيطة به والبالغة مساحتها حوالي عشرة دونمات .
خامساً : شريط بعرض ٥٠ متراً من منطقة رأس اللسان في الشمال (خط العرض (٨٤) وبحاذة الشاطئ حتى قرية غور عسال .
سادساً : المنطقة المحصورة بين خط العرض ٩٢ شمالاً الى خط العرض ٨٢ جنوباً وبعرض ٢ كم شرقاً من شواطئ البحر .
 - ٢ - يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من يتخبرهم اجراء الكشف الحسي لاثبات اوصاف العقار بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض .
 - ٣ - على مدير الاراضي والمساحة السير بمعاملة الاستملاك وفقاً لقانون الاستملاك .
- ١٩٧٦/٩/١
الحاكم العسكري العام
مضر بدران

اعلان تصحيح خطأ

سقطت سهوا عبارة من كل من البندين (٢ و ٣) من الفقرة (و) من المادة (٧) من نظام العلالة الفنية وعلاوات الاختصاص رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالعدد ٢٦٧٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/١ وفيما يلي تصحيح بذلك :-

- أ - تضاف عبارة « بعد الحصول على شهادة الماجستير ، او » الى آخر البند (٢) المشار اليه .
- ب - تضاف عبارة « بعد الحصول على الدبلوم ، او » الى آخر البند (٣) المشار اليه .

رئيس الوزراء
مضر بدران

اعلان تصحيح خطأ

ورد في المادة (٤) من نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك رقم (٤) لسنة ٧٧ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٧٦) تاريخ ١٩٧٧/١/١٦ كلمة (والتعمير والصواب هو (والتعمير) كما وردت خطأ في المادة (١٥) مقابل رئيس الجامعة رقم (١٠٠) ديناراً والصواب (١٥٠) ديناراً .

هنا من المجلد